

ندوة "الجامعة اللبنانية ومستقبل شباب لبنان".
المهرجان المسيحي الحادي عشر 2012. تنظيم: الاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة.
جمعية أصدقاء الجامعة اللبنانية. مقر الحركة الثقافية - أنطلياس، أنطلياس، 14 تشرين الثاني
2012.

الجامعة اللبنانية: رؤية لغدها

عبد الرؤوف سنو

هناك سؤال كبير أقلقني طوال عملي في الجامعة اللبنانية، كأستاذ وعميد، وحتى بعد تقاعدي: كيف نحافظ على هذا الصرح، ونعمل على تطويره ونوفر له كل الدعم من أجل الاستمرار في رسالته الوطنية والمعرفية والبحثية؟

قد يكون أول مطلب يتردد على ألسنة الكثير منا، هو استعادة الجامعة إلى بيئتها الوطنية وإبعادها عن زوارب السياسة. والكل يعلم أن هذه المؤسسة تراجعت في رسالتها العلمية، منذ أن دخلت إليها السياسة والحزبية مع حرب لبنان، ثم تفاقم الوضع بعد اتفاق الطائف، حيث أضحت الجامعة جامعات بهويات متنافرة، إلا الهوية الوطنية. صحيح أن تفريع الجامعة يساعد على الإنماء المناطقي ويوفر على الطلاب عناء القدوم إلى مجمع موحد، إلا أن الصحيح أيضاً أن فروع الجامعة أصبحت قلاعاً طائفية ومذهبية، حتى الصرح الجديد في منطقة الحدث. ولن تستقيم الأمور في الجامعة، إلا بعودتها إلى رسالتها الوطنية. فالمباني لا توحد الطلاب، وإنما الشعور بالأمان والانتماء والرغبة في العيش مع "الأخر".

ورغم كل جهودها للتطوير الأكاديمي، تحتاج الجامعة إلى جهد كبير ومتواصل لاستعادة دورها. لقد جرى قبل سنوات قليلة اعتماد مناهج جديدة لتتلاءم مع المسارات الأكاديمية في العالم، إلا أن بعض كليات الجامعة أو فروعها لم تستوعب النظام الجديد بالشكل الصحيح، إما لعدم فهم البعض فلسفته، أساتذة وطلاباً وإدارة، وإما لعدم الكفاءة، أو بسبب الاكتظاظ وعدم توافر الأمكنة، أو بسبب التعطل القسري، أو بسبب التجهيزات التقنية والمخبرية الخ.. وهذا ما أدى في السنتين المنصرمتين إلى عدم إجراء الامتحانات الجزئية، أو إجرائها بشكل وهمي في الفرع الأول من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ما أفقد نظام التعليم الجديد من مضمونه وأهدافه، بعدما جرى التخلي، وفق نظام LMD، عن نسبة الحضور الإلزامية. فأضحت الكلية في مرحلة الماستر كلية انتساب.

إن الجامعة هي المكان الذي يحصل فيه الطالب على المعرفة وينمي قدراته الفكرية، ما يتطلب منها أن نعيد النظر باستمرار في المناهج وطرق التعليم. وفي بعض الأحيان، لا يكون الإعداد جيداً، فيتراكم الجهل على حساب المعرفة والابداع. وقد تحول قسماً الدبلوم والدكتوراه إلى مجال فسيح لكل أنواع الطلاب، ومنهم من ليست لديه القدرات الفكرية والنظرية، ومنهم من لا يجيد لغة أجنبية أو حتى العربية. وهناك من لا يجد مكتبةً مجهزة أو أرشيفاً أو منحةً بحث. صحيح أن التعلم واكتساب المعرفة هما حق لكل إنسان، إلا أن الدراسات العليا تحتاج إلى نخب طلابية تمتلك القدرة على البحث.

إن عدد الأبحاث العلمية المنتجة من قبل الأساتذة في الجامعة تحسّن في السنوات الأخيرة، إلا أنه، تمويلاً وأهدافاً، لا يزال خارج المواصفات العالمية. فلبنان كله، لا ينفق سوى 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث، بينما ما يُصرف على البحث العلمي يصل إلى قرابة 5% من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل.

**الاتفاق على البحث العلمي في لبنان مقارنة بالدول العربية وإسرائيل والقوى الدولية الرئيسية
النسب من الناتج المحلي الإجمالي (2010)
المعدل العالمي للإنفاق 2.2%**

- البلدان العربية مجتمعة: 0.8%
- السعودية: 0.05%
- لبنان: 0.2%
- إسرائيل: 4.7%
- الاتحاد الأوروبي: أقل من 3%
- الولايات المتحدة الأميركية: 2.7%
- اليابان: 3.3%
- معدل الباحثين لكل مليون نسمة في العالم: 1081
- العالم العربي: 373

تقارير: UNDP

وقائع وأرقام من تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010 للصحافة.

ومنذ نشأتها وحتى العام 2009، أنتجت الجامعة اللبنانية 1738 بحثاً، نشرت في الصحف والدوريات والمؤتمرات أو في الكتب، في حين أنتجت الجامعات الخاصة في لبنان 9303 أبحاث، مع العلم أن عدد أساتذة الجامعة اللبنانية يفوق بأضعاف مضاعفة عدد الأساتذة العاملين في جامعات لبنان. وهذا لا يعود إلى أن الجامعة اللبنانية حديثة التكوين فحسب، مقارنة بالجامعتين الأميركية والقديس يوسف، بل إلى جهود التعليم الجامعي الخاص في مضمار البحث العلمي وتوفير التمويل له. لقد حلت الجامعة الأميركية في المرتبة الثامنة بين الجامعات العربية في مجال إنتاج الأبحاث، في حين كان تنصيف الجامعة اللبنانية في المرتبة 38. في ماليزيا، على سبيل المثال، هناك خطة بحثية جامعية تُعتمد كل خمس سنوات، حيث توجه الأبحاث نحو احتياجات الدولة وسوق العمل، وهذا ينطبق على أبحاث الدكتوراه. وقد كانت خطوة طموحة للجامعة عبر افتتاح "مركز أبحاث العلوم في المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا"، وقبل ذلك "مركز العلاج والأبحاث" التابع لكلية طب الأسنان، ومؤخراً "قسم دراسات اللغة الفارسية وآدابها" في كلية الآداب. ونتمنى أن تنسحب مراكز الأبحاث والدراسات على كل كليات الجامعة. وعلمتُ أن هناك النية على رفع مخصصات البحث إلى نسبة 3% من موازنة المؤسسة، فهذا، إذا تحقق، يبشر بالخير.

إن من أهداف التعليم الجامعي هو أن يردف سوق العمل بالكوادر وفق حاجات الوطن والاقتصاد. وقد توصل بحث جامعي مؤخراً إلى استنتاجات سلبية حول عدم مواكبة التعليم الجامعي سوق العمل لخريجي معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

خلاصة بحث حول خريجي معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية وسوق العمل

- التعليم الجامعي في لبنان لا يواكب المتغيرات الدائمة لسوق العمل.
- فرص العمل في لبنان لا تتوافر للطالب الجامعي فور تخرجه مباشرة، وهي مخصصة لأصحاب الخبرة والمؤهلات التكنولوجية الحديثة.
- الخريجون يعملون في مهن غير مرتبطة بتخصصهم الجامعي.
- اختيار الإختصاص الجامعي لا يستند إلى معايير توجيهية سليمة. فالتسجيل لا يسبقه مرحلة توجيه مهني .
- غالبية الطلاب الجامعيين لا يمتلكون البيانات الكافية حول ماهية الإختصاص، ومواد التدريس، والمهن المرتبطة، وبيئة العمل

سحر محمد حمود، حول "علاقة التعليم العالي بسوق العمل في لبنان - معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية نموذجاً. رسالة ماجستير/معهد العلوم الاجتماعية 2011.

إن ما ينطبق على معهد العلوم الاجتماعية ينطبق بدوره على كلية الآداب، وربما على كلياتٍ أخرى. ولتحسين الوضع، يتطلب أن يواكب التعليم والمناهج حاجات سوق العمل، وأن يتم إعداد الطالب المنافس لغيره من خريجي الجامعات الأخرى. وكوني أستاذ سابق في كلية الآداب، أسأل: كيف يمكننا أن ننافس عندما نخرج طلاباً يترفعون بمعدل 50 من 100، فيما المواصفات العالمية للنجاح هي 69 من 100؟ إن نسبة التخرج من الفرع الأول في كلية الآداب بعد ثلاث سنوات من اعتماد النظام الجديد هي 3.7% في سنة التخرج 2011/2010، و10% في السنة التي تلتها، يترفع هذا العدد القليل بعلامة نجاح هي 50 من 100 ومعظمه لا يجيد لغة أجنبية؟ وإذا اعتمدنا علامة الترفيع العالمية 69 من 100، فمعنى ذلك أننا لن نخرج أحداً.

خريجو أقسام كلية الآداب – الفرع الأول في الجامعة اللبنانية 2010-2012

أقسام كلية الآداب/الفرع الأول	الطلاب المسجلون 2009/2008	خريجو العام 2011/2010	% للنجاح	خريجو العام 2012/2011	% للنجاح
آثار	49	2	4.08	12	25.5
جغرافيا	246	8	3.2	23	9.6
تاريخ	953	11	1.1	15	1.6
إنكليزي	310	17	5.4	38	13
عربي	384	21	5.4	49	13.4
فرنسي	68	3	4.4	7	10.7
فلسفة	236	7	3	5	2.1
علم نفس	453	13	2.8	20	4.9
المجموع	2699	82	3.7%	169	10%

المصدر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية/الفرع الأول.

أيتها الزميلات وأيها الزملاء، لقد أصبحت الكليات التي لا تتطلب امتحاناً أو مباراة دخول، الخيار الأسهل للطلاب والبدل له في حال عدم نجاحه في الكليات الأخرى. ومن هنا، نفهم الاكتظاظ غير اللبناني في كلية الآداب، والنسب العالية للرسوب وعدم التخرج، والتي يتحمل مسؤوليتها وجود طلاب سوريين رفضتهم جامعاتهم لاعتمادها امتحانات الدخول. فلماذا ممنوع على كلية الآداب في الجامعة اللبنانية أن تكون لها شروطها لقبول الطلاب الأجانب؟ لقد نجحت كلية الآداب، بدءاً من العام الجامعي 2013/2012، في إجراء مباراة دخول للحد من الدفق الأجنبي عليها، فتقلص عدد الوافدين عبر اختيار الأفضل، ونأمل أن يستمر هذا في المستقبل.

علاوةً على ذلك، أصبح بإمكان الطالب في كلية الآداب الذي يحصل على معدل 12 من 20 في الليسانس، وفق النظام الجديد، دخول السنة الأولى من نظام M1 من دون امتحان، ما يجعل الفروع الطائفية والمذهبية تتسابق إلى تخريج أكبر عدد من الطلاب بمعدلات مرتفعة. وقد سمعت أن هناك مشروعاً لإلغاء M1 المهنية، ما يدل على التسرع في تطبيق المنهج الجديد. ومن يشرف أو يناقش في مرحلتي الدبلوم والدكتوراه، يلمس تدني مستوى الطلاب، والأساتذة في بعض الأحيان. فكيف بعد فتح باب الماستر أمامهم؟

إن الجامعة هي مكتبة ومختبر أيضاً. فلا وجود لمكتبة عامة في الجامعة اللبنانية، بل مكتباتٍ مشرذمة، حتى ضمن الكلية الواحدة. إن المكتبة المركزية تسهم في التقليل من الانفاق على كتب ومجلات تتكرر هنا وهناك، وتفسح في المجال أمام تلاقي الطلاب من الاختصاصات ومن الطوائف كافة. فهل الإسراع في فتح المكتبة الوطنية هو الحل؟ إن موازنة الجامعة للمكتبات هي 400 مليون ليرة، أي حوالي 0.1%. من مجمل موازنتها، وما يُصرف على البحث العلمي يبلغ 2 مليار ليرة، أي حوالي 0.5% من موازنة تلك المؤسسة. وفي كل من الولايات المتحدة وكندا تبلغ موازنة المكتبات 8%. إن نصيب الطالب في الجامعة اللبنانية من المجلات والكتب متدن عن المواصفات العالمية. ورغم اشتراك الجامعة في نظام الدوريات الإلكترونية، إلا أن هناك الكثير من النقص، إن من ناحية عدد المجلات أو من ناحية أنواعها لتلائم مع كل اختصاصات الجامعة، كما أن الإقبال عليها متدن، علماً أنها متاحة للأساتذة فقط. فتصل كلفة الاشتراك بالدوريات الإلكترونية وخلافه إلى حوالي 200 ألف دولار أميركي سنوياً. ومن ناحية أخرى، فغالبيتها طلابنا، لأسباب اجتماعية ومادية، لا يملكون الكمبيوتر ولا يعرفون شيئاً عن الأنترنت. وبسبب الاكتظاظ الطلابي، استبدلت مادة الكمبيوتر بمادة أخرى.

أما الجسم الإداري في الكليات، فهي بحاجة إلى التحديث والتطوير، بعدما ترهل، ولا يكون الحل إلا في توظيف الكفاءات، ومن ضمن خريجها. كما يجب فتح نظام المعلوماتية في الكليات على بعضها البعض وأن تُربط مع النظام في الإدارة المركزية، ما يسهل على تبادل المعلومات.

وإذا ما سألني أحد منكم كيف أرى الجامعة اللبنانية، فأنا أراها مؤسسة وطنية حقيقية، وأنا أريد أستاذاً لا يقوم بالبحث من أجل الترقية، بل من أجل تلبية حاجات مجتمعه، وتنمية قدراته الفكرية والمعرفية، وكذلك عند طلابه. في الجامعات الراقية والعريقة، يُطرد الأستاذ الذي يتوقف عن البحث، وهذا يحصل في الجامعة الأميركية في بيروت. أريد، أيها الحضور الكريم، أستاذاً متفرغاً للجامعة طواعية وليس بالإكراه، وأريد مجلساً للجامعة يعمل من أجل مصالحها وصالحها، فلا يمكن للجامعة أن تبقى وسط أهواء السياسة. ولا يلقي البعض منا العبء أو اللوم على رؤسائها، وعلينا ألا نترك قضاياها، مهما صغرت، بين أيدي وزراء التربية والتعليم العالي. أريد جامعة يعيش طلابها حياة صحية، وتكون لديهم مجالسهم التمثيلية.

وأريد رابطة للأساتذة فوق الطائفية والسياسة تهتم بقضاياها، كما حصل مؤخراً. نحن نحتاج إلى خطة وطنية للبحث العلمي في لبنان وفي الجامعة اللبنانية، ونحن على أبواب مرحلة النفط والغاز. ولا بد من الانفتاح على الخارج، وإرسال المتفوقين من الطلاب للدراسات العليا، وكذلك أساتذتها للقيام بأبحاث مفيدة ومطلوبة، عبر شراكة بحثية مع المؤسسات هناك. فهذا الخارج، لا يمنح الشهادات ولا يتيح إجراء البحوث فحسب، بل ينمي الثقافة ويوسع الأفكار. وأريد جامعة تخصص كونها للطلاب الأجانب، لا أن يتحول طلابها اللبنانيون في جامعتهم الوطنية إلى طلاب "أجانب"، ولا أن يشعر الأستاذ أنه يحاضر في جامعة أجنبية. وأريد من الكليات النظرية اختيار طلابها عبر امتحانات دخول واعتماد الامتحانات الشفهية.

ما هو المطلوب من الجامعة اللبنانية

- أن تكون وطنية وغير مسيئة.
- ألا تكون رئاستها حكراً على طائفة معينة.
- أن تحتضن كل الطلاب من كل الفئات والطوائف والمذاهب (ما قام به العميد لبكي بعد "اتفاق الطائف").
- أن تكون ذات رؤية حضارية ومعرفية.
- أن تكون مركزاً حقيقياً للبحث ونشر المعرفة المجتمعية.
- أن تواكب العصر بالاختصاصات التي يتطلبها المجتمع المعاصر وسوق العمل.
- أن يؤهل المتخرج للحصول على المعرفة المتعددة المصادر والجوانب المختلفة، وبالتالي الاسهام في عملية الابتكار والابداع.
- أن تكون لها مكتبتها المركزية.
- إعادة النظر في دور الأستاذ في الصف وعلاقته بالطلاب، ووضع الأستاذ المناسب في المكان المناسب.
- تشكيل لجنة لدراسة أسئلة الامتحانات ومسابقات الطلاب لتحديد مكان الخل.
- أن تُطبق عليها امتحانات الدخول على الكليات النظرية، والامتحانات الشفهية والبحوث الإلزامية.
- أن تكون منفتحة على الجامعات الأخرى.
- أن يُحدد فيها عدد الطلاب الأجانب فيها، وفق سياسة وطنية ومالية ولوجستية.
- أن ترسل البعثات الطلابية من المتفوقين إلى الخارج.
- أن يُدرس بعض المواد النظرية في كليات الآداب باللغات الأجنبية.
- جعل تعليم الكومبيوتر والانترنت مادة إلزامية للطلاب.
- أن يجري توظيف الكفاءات في الجسم الإداري.
- تجديد شباب الهيئة الأكاديمية، واختيار الكفاء بعيداً عن المحاصصة والمحسوبية.

أخيراً، رغم انتقادي أداء الجامعة، فهو يأتي من أهل البيت، والهدف منه تصويب مسيرتها. وفق الله الجامعة اللبنانية في استعادة رسالتها الوطنية، وأن تكون الأولى والقدوة بين الجامعات اللبنانية والعربية.